

تداول النقود الافتراضية المشفرة بين الفقه الإسلامي والنظام النقدي السعودي

Circulating virtual crypto currency between Islamic jurisprudence and the Saudi monetary system

إعداد

د/ مصطفى سعد جمعة

الأستاذ المساعد في قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والقانون جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

د/ فهد عبد الرحمن المثيب

الأستاذ المشارك في قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

د/ خالد محمد حمدي

الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

بحث مدعوم من عمادة البحث العلمي

جامعة حائل المملكة العربية السعودية

المجموعة البحثية رقم (RG- 191187)

ملخص البحث

شكل ظهور العملات الافتراضية المشفرة مشكلة كبيرة للاقتصاد العالمي وفرض تحدياته الكبيرة عليه؛ إذ أنه يتخطى الأنظمة المعروفة لتداول النقود بل ويتخطى السياسة المالية والتخطيط الاقتصادي للدول، لهذا سارع العلماء من اقتصاديين وفقهاء شرعيين وقانونيين إلى دراسة هذه الظاهرة والبحث فيها من كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والفقهية ليكون الناس على بصيرة من أمرهم وليضعوا أمام صانع القرار الرأي المدروس الذي يمكنه من اتخاذ ما يراه مناسباً، وقد بذلنا جهدنا في هذه الدراسة لجمع آراء فقهاء هذا العصر في حكم هذه النازلة وتكييفها الشرعي وهل تعتبر مالا أو لا تعتبر، وهل يجوز اتخاذها عملة لتبادل السلع وتقييم الأشياء أم لا؟ كما عرضنا موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من هذه المسألة.

الكلمات المفتاحية: التداول، النقود، الافتراضية، المشفرة، النظام

Circulating virtual crypto currency between Islamic jurisprudence and the Saudi monetary system

Abstract:

The rise of cryptocurrencies has caused a huge problem for the global economy. This has created major challenges for the economy. It overrides the known systems of circulating money, and even overrides the fiscal policy and economic planning of countries.

That is why scholars, economists, jurists and religious scholars rushed to study and research this phenomenon from all legal, economic and religious aspects, so that the picture becomes clear to people and to the legislator the scientific opinion that enables him to take what he deems appropriate. I have made a great effort in this study to collect the opinions of scholars of this era Regarding the ruling on this new topic, and its legal adaptation, whether it is considered money or not, and is it permissible to consider it as a valid currency for exchanging and evaluating commodities, or not? It also presented the position of the Saudi Arabian Monetary Agency on this issue.

Keywords: Trading, cash, virtual, crypto, system

مقدمة:

إن من النوازل المستجدة في الجانب المالي والاقتصادي الآن ما يسمى بالعملات الافتراضية المشفرة، والتي أصبحت واقعا فرض نفسه وتحدياته على الاقتصادي العالمي منذ بداية ظهوره في 2008م، وجعل الاقتصاديين على مستوى العالم يعيدون التفكير مرة بعد أخرى في كيفية مواجهة هذه الظاهرة والتي تحمل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول وتتخطى الأنظمة المتعارف عليها في تحويل الأموال واستثمارها على مستوى العالم؛ من أجل هذا سارع العلماء من اقتصاديين وفقهاء شرعيين وقانونيين إلى دراسة هذه الظاهرة والبحث فيها من كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والفقهية ليكون الناس على بصيرة من أمرهم وليضعوا أمام صانع القرار الرأي المدروس الذي يمكنه من اتخاذ ما يراه مناسباً، وقد اختلف هؤلاء العلماء وتعددت وجهات نظرهم في تكييف هذه العملة وفي الحكم النهائي عليها، فمنع البعض منهم هذه العملات منعاً باتاً حتى تتعدل أوضاعها، وأباح البعض منهم هذه العملة -على ما فيها- ورأها شيئاً جديداً مفيداً، وهذا الاختلاف طبيعي نظراً لحدائثة هذه الظاهرة، وقد وقفت المؤسسات المالية الرسمية الدولية منها والعربية منها موقف الرفض والمعارضة لهذه العملات؛ نظراً لانتهاكها خصوصيات الدول وسياساتها النقدية، وبدأت بعض المؤسسات المالية العربية وغيرها في تدارس واقع هذه العملات وكيفية الاستفادة من تقنياتها وتعديل شروطها لتتوافق مع السياسات المالية والنقدية لهذه الدول ولكي تسهم في بناء الاقتصاد لا أن تكون معول هدم له، لكن في ظني أن هذه الدراسات والأبحاث إلى وقت الدراسة هذه لم يُين عليها قرار فعلي ينظم هذه العملات في قوانين معينة ويتعامل بها. وقد حاولنا في هذه الدراسة جمع آراء فقهاء هذا العصر في حكم هذه النازلة وتكييفها الشرعي وهل تعتبر مالا أو لا تعتبر؟ وإذا اعتبرت مالا في نفسها هل يجوز اتخاذها عملة لتبادل السلع وتقييم الأشياء أم لا؟ كما أننا أوضحنا موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من هذه المسألة.

مشكلة البحث

أدى ظهور العملات الافتراضية المشفرة التي لا تخضع لرقابة الدول ولا لتخطيطها الاقتصادي إلى ظهور العديد من المشكلات الناجمة عن تلك العملات، والسؤال الرئيس في هذه الدراسة هو: ما حقيقة هذه العملات وما حكم تداولها الشرعي والرسمي لمؤسسة النقد السعودي؟

أهداف البحث

- 1- بيان ماهية النقود الافتراضية المشفرة وأنواعها.
- 2- بيان التكييف الفقهي للنقود الافتراضية المشفرة.
- 3- بيان ما يتعلق بتداول النقود الافتراضية المشفرة في الفقه الإسلامي.
- 4- بيان ما يتعلق بتداول النقود الافتراضية المشفرة في النظام النقدي السعودي.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يبحث نازلة من النوازل التي لا يزال الكلام فيها موصولاً لم ينقطع بعد ولم يصدر فيها كلام نهائي من كل من بحثوها من أفراد أو مؤتمرات أو مجامع فقهية، وحسب كل باحث أن يضع فيها لبنة بحسب تطور تلك النازلة حتى يكتمل بناؤها وتتضح معالمها، بإذن الله تعالى.

منهجية البحث

اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي حيث نتتبع ما قبل في تلك النقود ونصفها ونوضح الجوانب المتعلقة بها، ثم نستقرأ الأحكام الشرعية التي صدرت من الفقهاء حولها ونحاول جمعها واستعراض أدلتها ومناقشتها ثم استخلاص رأي راجح في تلك النازلة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تكلمت عن هذه النازلة ومنها :

- 1- مؤتمر "العملات الافتراضية في الميزان" الشارقة، أبريل 2019م، وهو مؤتمر عقده كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة وتناول حوالي 37 بحثاً حول الجوانب المختلفة للعملات الافتراضية من شرعية وقانونية.
- 2- النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية، د/ أحمد عيد عبد الحميد، منشور ضمن بحوث منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي الرابع 2018 م، "الابتكار والسعادة في نمط الحياة الإسلامي رؤية استشرافية" تنظيم دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، وتناول فيه النقود الرقمية ونشأتها، وسلطة إصدار النقود في الفقه الإسلامي، أثر الالتزام بأحكام النقود في نمط الحياة الإسلامي،
- 3- العملات المشفرة والمعماة، ماهيتها وضوابط التعامل بها، د. محمد عيادة أيوب الكبيسي كبير مفتين، إدارة الإفتاء، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، وقسم الدراسة إلى محورين: المحور الأول: العملات المشفرة والمعماة، مفهومها والعلاقة بينها. المحور الثاني: إشكاليات وضوابط التعامل بالعملات المشفرة والمعماة.
- 4- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية، د. عبد الله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، والدراسة منشورة في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 1 يناير، 2017 م وهي دراسة اقتصادية في المقام الأول ذكر فيها أهم الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية. وهناك العديد من المقالات الموجودة على الانترنت.

الاختلاف بين هذه الدراسة وما سبقها من دراسات.

والذي يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ما يلي:

* أنها رصدت غالب ما صدر من دراسات شرعية في هذه النازلة سواء كانت من جهات رسمية كدور الإفتاء أو دراسات جماعية كالمؤتمرات، أو أبحاث فردية وصنفت ما انتهت إليه هذه الدراسات من تحليل أو تحريم وأهم المبررات التي ساقها هؤلاء العلماء لتحريم أو تحليل هذه العملة، وناقشتها وصولاً إلى الدليل المؤثر في حرمة هذه العملة أو حلها.

* أنها رصدت بعض التغييرات التي طرأت على هذه العملة والتي قد ينتج عنها تغيير في الحكم عليها أو -على الأقل- على بعضها، وذلك مثل العملات التي أصدرتها بعض دول والتي من شأنها أن تزيل المحاذير التي توجد في العملات المشفرة عادة.

* أنها رصدت زيادة هذه العملات وتنوعها تنوعاً كبيراً حتى زادت على الثلاثة آلاف عملة معلنة ومشهورة، فضلاً عن العملات المغلقة، مما يدل على أن هذه العملات أصبح لها واقع قوي فهل يدعو ذلك جل الفقهاء والاقتصاديين الذين قالوا بتحريم ومنع هذه العملة من إعادة النظر فيها.

* أنها رصدت موقف مؤسسة النقد السعودي العربي من هذه العملات ومبرراتها لمنع هذه العملة.

خطة البحث.

قسمنا هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس.

فأما المقدمة فذكرنا فيها مشكلة البحث وأسئلته وأهميته ومنهجيته وخطته.

وأما المبحث الأول: فعن ماهية النقود الافتراضية المشفرة.

وقسمناه إلى ستة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث.

المطلب الثاني: نشأة النقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الثالث: أنواع النقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الرابع: كيفية الحصول على النقود الافتراضية المشفرة وإنتاجها (التعدين)

المطلب الخامس: خصائص النقود الافتراضية المشفرة.

المطلب السادس: تقنية عمل هذه النقود (البلوكتشين، أو سلسلة الثقة)

وأما المبحث الثاني: فعن تداول العملات الافتراضية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد: في تحرير محل النزاع في حكم النقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الأول: التكيف الفقهي للنقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الثاني: تداول النقود الافتراضية المشفرة في الفقه الإسلامي.
المطلب الثالث: موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من تداول النقود الافتراضية المشفرة
وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج.
وأما الفهارس فقسمناها إلى:
فهرس المراجع.
وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول: ماهية النقود الافتراضية المشفرة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث.
- المطلب الثاني: نشأة النقود الافتراضية المشفرة.
- المطلب الثالث: أنواع النقود الافتراضية المشفرة.
- المطلب الرابع: كيفية الحصول على النقود الافتراضية المشفرة وإنتاجها (التعدين)
- المطلب الخامس: خصائص النقود الافتراضية المشفرة.
- المطلب السادس: تقنية عمل هذه النقود (البلوكتشين، أو سلسلة الثقة)

المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث

أ) تعريف النقود:

- **تعريف النقود لغة:** وتطلق على: ما هو خلاف النسبئة وعلى الجيد الذي لا زيف فيه، وعلى العملة من الذهب أو الفضة وغيرهما مما يتعامل به، وحين يطلق كلمة نقد ينصرف إلى العملة من الذهب، والفضة، ويقال لهما: النقدان (إبراهيم، بدون سنة نشر، صفحة 944)
 - **تعريف النقود اصطلاحاً:** هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة حساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الأجلية (الأفندي، 2009م، صفحة 21)
- ب- تعريف الافتراضية:

- 1) **تعريف الافتراض لغة:** الافتراض: في اللغة التقدير، مشتق من: الفرض، يقال: فرض القاضي النفقة أي قدرها، والافتراضية: مصدر صناعي من افترض افتراضاً، أي قدر تقديراً" (عمر، 2008 م، صفحة 1680)
- وتطلق كلمة الافتراضية ويراد بها التعبير عن شيء لا توجد له صورة حقيقية في الواقع فقد تكون الافتراضية في ذهن الإنسان وعقله وقد تكون في بيئة غير واقعية كبيئة الحاسوب. (المحيميد، 1435هـ، صفحة 5)

ج- تعريف التشفير:

- **تعريف التشفير لغة:** من الفعل شَفَّرَ يَشْفِرُ، تشفيرًا، فهو مُشَفِّرٌ، وشَفَّرَ الرَّسَالَةَ: كتبها بالرموز... وهي: إشارات ورموز يستعملها طائفة من الناس كالجيش والمخابرات ونحوهما للتفاهم السري فيما بينهم (عمر، 2008 م، صفحة (2/ 1215، 1216))
 - **تعريف التشفير اصطلاحا:** تتمثل فكرة نظام التشفير في إخفاء المعلومات السرية بطريقة يصبح من خلالها معناها غير مفهوم بالنسبة إلى أي شخص غير مصرح له بالاطلاع عليها، ويتمثل الاستخدام الأكثر شيوعا للتشفير في تخزين البيانات بأمان في ملف كمبيوتر أو نقلها عبر قناة خاصة. (بيبر، فريد، وآخرون، 2016، صفحة 16)
- د- تعريف النقود الافتراضية المشفرة:**

تعرف النقود الافتراضية المشفرة بأنها: عملة رقمية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها. (الباحوث، 2017، صفحة 23)

وهذا التعريفات قد تكون عرضة للتغيير والتبديل بالزيادة أو النقص بحسب ما يطرأ عليها من تعديلات، فالدول التي بدأت بإنتاج واستخدام العملة الافتراضية المشفرة أصبح يتحكم فيها بنك مركزي وإدارة رسمية من جهة الدولة. وهكذا كل ما جد جديد في هذه العملة قد يتغير تعريفها تبعاً لهذا الجديد.

ه- تعريف التداول.

- (1) **التعريف اللغوي: جاء اللفظ من (أدال) الشيء جعله متداولاً و(تداولت) الأيدي الشيء أخذته هذه مرة وهذه مرة.** (مصطفى، الزيات، و عبد القادر، بدون سنة نشر، صفحة 304/1)
- (2) **تعريف التداول اصطلاحا:** التداول في المعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي إذ تداول النقد يعني: انتقاله من يد إلى يد في البيع والشراء. (عمر، 2008 م، صفحة 787/1)

تعريف تداول العملات الافتراضية: هو عبارة عن عملية المضاربة على تحركات أسعار العملات الافتراضية من خلال حساب تداول العقود مقابل الفروقات⁽¹⁾، أو شراء وبيع العملات الأساسية عبر البورصة⁽²⁾.
(2020، <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency-trading>)

المطلب الثاني: نشأة النقود الافتراضية المشفرة.

نشأة النقود المشفرة: ابتدأ التفكير في العملة الافتراضية عام 2007م من قبل مبرمج أطلق على نفسه اسم (ساتوشي ناكاموتو) يقال إنه يعيش في اليابان، وذلك بطرح فكرة العملة الرقمية المسماة "بيتكوين"، ثم قام في عام 2008م بنشر ورقة بحث بعنوان (البيتكوين: نظام عملة الند للند الإلكترونية) طرح فيها فكرة استخدام النقود الإلكترونية وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني، يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، في محاولة منه للاستغناء والابتعاد عن مركزية البنوك ومراقبتها. وفي عام 2009م قام "ساتوشي" بإنتاج أول عملة "بيتكوين" بطريقة التعدين، وتمت أول عملية تحويل عملات "بيتكوين" من الند للند بين "ساتوشي" وبين "هال فيني" المبرمج الفعلي لنظام "البيتكوين" وتم نشر أول سعر تداول بين هذه العملة والدولار وكان 1 بيتكوين يبلغ 0.001 دولار. بدأ انتشار عملة ال "البيتكوين" في عام 2010م، حيث تم إنشاء منصة لتبادل البطاقات التجارية، وسوق الكتروني لصرف عملة البيتكوين، وتمت أول عملية شراء سلعة بالبيتكوين قطعة بيتزا مقابل 10 آلاف بيتكوين، ومن ثم توالى التعاملات لشراء السلع والخدمات، أو لتحويل وتخزين الأموال وتبادل العملات عبر العديد من المواقع الإلكترونية. توالى إنشاء عملات أخرى كثيرة ففي عام 2011م، قام "تشارلي لي" المهندس السابق لدى شركة جوجل باختراع عملة اسمها لتكوين (LTC)، والتي ظهرت كبديل "البيتكوين". وفي عام 2013م، ظهرت عملة من أشهر العملات الرقمية وهي "الريبيل (Ripple)" حيث تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة، وتختلف عملة "الريبيل" عن عملة "البيتكوين"، حيث إن عملة البيتكوين تستبدل النظام المصرفي التقليدي،

1- تداول العقود مقابل الفروقات هو أحد المشتقات التي تسمح بالمضاربة على تحركات أسعار العملات الافتراضية دون الحصول على ملكية العملات الأساسية حيث يمكن الشراء في حالة ظن أن قيمة العملة الافتراضية سوف ترتفع، أو البيع في حالة ظن أن قيمة العملة الافتراضية سوف تنخفض ويعني هذا الحاجة إلى وضع إيداع صغير- يعرف بالهامش- للحصول على تعرف كامل بالسوق الأساسي. (انظر: <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency->

2- عندما يشتري أي شخص العملات الافتراضية عبر البورصة، فهو يشتري العملات نفسها. وسيحتاج إلى إنشاء حساب بالبورصة، وطرح القيمة الكاملة للأصل وذلك لفتح مركز، ومن ثم تخزين الرموز المشفرة للعملات الافتراضية في محفظته الخاصة إلى أن تصبح جاهزة للبيع. (انظر: <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency->

أما الريبل فلا تستبدله بل تدعمه، (<https://democraticac.de/>، 2020) ثم توالي إنشاء العملات المشفرة والتي بلغت إلى الآن (3485 عملة) حسب إحصاء موقع (<https://coinmarketcap.com/>) (Today's) (Cryptocurrency Prices by Market Cap، 2020) **المطلب الثالث: أنواع النقود الافتراضية المشفرة.**

أحدث إصدار عملة البتكوين الافتراضية للمرة الأولى في يناير 2009 والنجاح الذي حققته- ثورة في عالم المعاملات المالية عبر الإنترنت، وأخذ العديد من مطوري البرامج يطلقون المزيد من العملات المشفرة القائمة على نظام لا مركزي لا يحتاج إلى وسيط.

وهنا يطراً سؤال ما الذي يميز عملة عن عملة أخرى؟

والجواب أن هذه العملات تختلف في شيئين:

الأول: حسب نوعية المجتمع الافتراضي والخدمات التي يقدمها.

الثاني: من حيث السيولة المتوفرة، وشهرتها وتعامل عدد كبير من الناس بها.

فالأول وهو من حيث المجتمع الافتراضي فتنقسم إلى نوعين عموماً:

النوع الأول: وهو النقود الافتراضية المفتوحة:

وتعني العملة الافتراضية التي يمكن استبدالها بالأموال الحقيقية باستخدام أنظمة التبادل على الإنترنت أو أجهزة الصرافات الآلية (ATM) المخصصة لتحويل العملة الافتراضية إلى أموال حقيقية، ومن أمثلتها عملة بيتكوين Bitcoin أحد أشهر العملات الغير مركزية التي تتداول على شبكة الإنترنت، ولأن العملة الافتراضية المفتوحة تملك قيمة يمكن تحديدها بالنسبة للأموال الحقيقية ويمكن استبدالها بعملة حقيقية فإنها تعامل كمنتجات أو كأصول رأسمالية بالنسبة للضرائب في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

النوع الثاني: وهو النقود الافتراضية المغلقة

وهذه تم إنشاؤها للتعامل ضمن المجتمعات الافتراضية المغلقة، وهي محدودة فقط للمعاملات في الأغراض الافتراضية ضمن تلك المجتمعات المغلقة فقط، وهي تسمح بتحويل الأموال الحقيقية إلى عملة افتراضية مغلقة لكنها لا تسمح بالعملية العكسية، ومن أمثلتها: عمليات الشراء التي تتم داخل الألعاب والتطبيقات والمناجر الإلكترونية، والخدمات والأغراض التي يتم شراؤها ضمن تلك التطبيقات والألعاب يمكن مبادلتها بخدمات وأغراض أخرى ضمن نفس التطبيق أو اللعبة.

ويوجد العديد من المجتمعات الافتراضية المغلقة التي تملك عملاتها الافتراضية الخاصة ومن أبرزها: عملة Gold الخاصة بمجتمع لعبة World Of Warcraft⁽¹⁾ وكذلك عملة Tokens الخاصة بمجتمع Video Arcade⁽²⁾.

كذلك يملك موقع فيسبوك عملة خاصة به تدعى Facebook Credits⁽³⁾ ويمكن الحصول على هذه العملة عبر الدفع من خلال أساليب عديدة كبطاقة الائتمان وخدمة PayPal أو عبر الهاتف المحمول، أو عبر بعض متاجر التجزئة التي تباع بطاقات (Facebook Credits) هذه العملة تمكن المستخدمين من شراء الأغراض والميزات ضمن الألعاب التي يمارسها مستخدمو موقع فيسبوك، حيث يشتري المستخدم الأغراض والأسلحة والشخصيات السرية في تلك الألعاب مقابل مبلغ معين من رصيده الخاص بـ Facebook Credits.

الفرق بين هذين النوعين ومميزات كل منهما

العملات المغلقة يوجد لها نظام مركزي يصدر العملة ويحدد القواعد التي تحكم استعمالها، ويسجل المعاملات التي تجري بين مستخدميها ويحتفظ بحق سحب العملة من التداول ضمن المجتمع في حال وجود مشكلة ما. أما العملات المفتوحة مثل بيتكوين فلا تحكمها أي سلطة مركزية. والثاني وهو من حيث السيولة المتوفرة، شهرتها وتعامل عدد كبير من الناس بها فترتب حسب القيمة السوقية لكل عملة منهما، وهذا ترتيب بأشهرها في السوق حسب موقع CoinMarketCap والملاحظ أن هذا الترتيب قد يختلف من فترة لأخرى حسب قيمة كل عملية وعمليات التداول التي تتم عليها.

1- البيتكوين (Bitcoin)

2- لينكوين (LTC)

أصدرها عام 2011 خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تشارلي لي، والذي عمل فيما سبق مهندساً لدى جوجل، وتقوم لينكوين على شبكة عالمية للدفع مفتوحة المصدر، ولا تتحكم بها أية سلطة مركزية، وتستخدم خوارزمية "scrypt" كبروتوكول لإثبات صحة العمل، ويمكن فك شفرتها باستخدام وحدات المعالجة المركزية، وتبلغ القيمة السوقية لها نحو 5.1 مليار دولار.

3- الإثيريوم: وهي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية في الوقت نفسه، تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروطاً ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم في عملياتها.

¹ - لعبة فيديو من نوع ألعاب تَقْمَصُ الأدوار كثيفة اللاعبين على الإنترنت، تنتجها بليزارد إنترتينمنت منذ عام 1994.

² - لعبة آرکید أو لعبة عملات معدنية هي آلة ترفيه تعمل بقطع النقود المعدنية وعادة ما يتم تثبيتها في الشركات العامة مثل المطاعم، وصلات الألعاب.

³ - عملة افتراضية تمكن الأشخاص من شراء عناصر في الألعاب أو شراء تطبيقات غير الألعاب على منصة فيسبوك. وكان الدولار الأمريكي يعادل 10 نقاط في فيسبوك. وهي متاحة بـ 15 عملة بما في ذلك الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والكرونات الدنماركية.

تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015. وقد تعرضت منصتها لعملية اختراق وسرقة نحو 50 مليون دولار في 2016، وبعد هذا الهجوم تم تقسيم الإثريوم إلى إثريوم (ETH) وإثريوم كلاسيك (ETC). وتبلغ القيمة السوقية للإثريوم 46.19 مليار دولار، وهي ثاني أعلى عملة رقمية قيمة بعد البتكوين.

4- زد كاش (ZEC) وهي عملة لا مركزية مفتوحة المصدر تم إصدارها في أواخر 2016، وتوفر المزيد من الخصوصية، حيث تُسجل وتُنشر كل المعاملات على البلوك شين، بينما تبقى التفاصيل الخاصة بالمرسل والمستلم والمبلغ سرية، تتجاوز قيمتها السوقية 951.4 مليون دولار.

5- الداش (Dash) وهي نسخة أكثر سرية من بتكوين تم إطلاقها في يناير 2014، وتتيح المزيد من فرص عدم الكشف عن الهوية لأنها تعمل على شبكة رمزية لا مركزية، أنشأها وطورها إيفان دوفيلد، ويمكن تعدينها باستخدام وحدات المعالجة المركزية (CPU) أو (GPU)، وقد كان اسمها في الأصل دار كوين، لكن في مارس 2015 تم تغيير اسمها إلى داش، تبلغ قيمتها السوقية نحو 4.84 مليار دولار.

6- (الريبيل) يطلق هذا الاسم على منصة (نظام) تسوية الدفعات الذي أطلقته شركة (Ripple) الخاصة في عام 2012، ويطلق على العملة التي تستخدم ضمن هذه المنصة عملة (الريبيل) (XRP)، وتستهدف هذه البنوك والمؤسسات المالية التي يمكنها استخدام هذه المنصة لتسوية المدفوعات فيما بينها، حيث كان هدف منشئ عملة (الريبيل) هو أن تحل محل شبكة سويفت العالمية كمزود خدمات تراسل مالية آمنة، وهذه العملة أنها لا تستخدم تقنية (البلوكتشين) إنما تستخدم آلية خاصة بها تعتمد على مجموعة محددة من الخوادم الموزعة المستخدمة للتحقق من الحركات، وبالتالي لا يتم تعدين عملة (الريبيل) (XRP)، بل تم إنشاء (100) مليار قطعة عند إطلاقها أول مرة، وتم وضع (55) مليار قطعة منها في حساب أمانات بحيث يتم إصدار الوحدات منها بطريقة منظمة يتم التحكم بها من خلال ما يسمى بالعقود الذكية (Smart Contract) (العملات المشفرة، Cryptocurrencies) (، 2020، صفحة 25)

7- المونيرو (XMR) وهي عملة آمنة وسرية ومفتوحة المصدر وغير قابلة للتتبع، تم إطلاقها في أبريل 2014، وتستخدم هذه العملة لحماية عناوين الإرسال والاستقبال والمبالغ الموجودة في المعاملات، وتبلغ القيمة السوقية لها 2.89 مليار دولار. (<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/516782>)

المطلب الرابع: كيفية الحصول على النقود الافتراضية المشفرة وإنتاجها (التعدين)

يتم الحصول على العملة الافتراضية المشفرة بطريقتين:
الطريقة الأولى: عن طريق شرائها من آخرين والاحتفاظ بها في محفظة خاصة على أمل بيعها بأعلى من سعرها مرة أخرى.

الطريقة الثانية: عن طريق التعدين أو التنقيب، وهو عملية يقوم فيها المعدن أو المنقب بإنتاج عملات مشفرة عن طريق برامج حاسوبية معينة حيث يبدأ البرنامج بمعالجة وحل خوارزميات معقدة (معادلات رياضية) مطروحة على الشبكة تتوقف صعوبتها على قوة وحجم الحاسب المستخدم، وبمجرد حل هذه البرمجيات، يتم إعطاء المستخدم 50 وحدة فورا في كل مرة يتم فيها حل الخوارزمية، يقوم المستخدم بتخزين وحدات العملة التي حصل عليها في محفظة رقمية خاصة به في القرص الصلب لجهازه، ويتم إضافة توقيع إلكتروني إلى عملية التحويل، للتحقق من العملية من قبل النظام الخاص بها، وتخزن أيضا بشكل مشفر في الشبكة، ولكل وحدة من وحدات هذه العملة مفتاح تشفير خاص بمالكها، يتغير كلما تم تحويل العملة من مستخدم لآخر ويمكنه من استخدامها، ويتم تسجيل هذا التحويل على سجل عام في الشبكة حيث يتم فيه تسجيل كافة التعاملات التي تتم في هذه الشبكة، ويحتوي كافة عناوين المحافظ وعدد وحدات العملة الموجودة، وما تم منها وإليها من تحويلات لكافة مستخدميها وأطلق على هذه العملية لفظ "التعدين" لوجود شبه بين إنتاج المعدن وبينها حيث إن عملية استخراج المعادن من باطن الأرض تحتاج إلى منقبين وأدوات للتنقيب، كذلك إنتاج العملة الافتراضية. (أبو حسين، 2019، صفحة 118)

المطلب الخامس: خصائص النقود الافتراضية المشفرة.

للعملة الافتراضية عدة خصائص ومميزات لا تتوفر في غيرها ومنها:

- (1) ليس لها وجود فيزيائي فهي عبارة عن بيانات مشفرة في الحواسيب.
- (2) لا يشترط في إصدارها أن تكون من مؤسسات رسمية تمثل حكومات معينة بل تصدر من مؤسسات وشركات خاصة معلومة الهوية أو مجهولتها.
- (3) إخفاء هوية المستخدمين: يتيح التعامل بهذه العملة إخفاء هوية المتعامل فلا يتطلب إتمام العملية التحقق من شخصية المتعامل كما لا يتطلب تنفيذ عمليات البيع والشراء الإفصاح عن بيانات العميل أو ما يخص شخصيته. (تقرير بعنوان "بينكوين BITCOIN ، 2020) وهذه الخاصية تسري في كثير من العملات الافتراضية ولكن في عملات أخرى يتطلب إتمام العملية معرفة العميل، مثل عملة النيو التي تخضع شبكتها حاليًا لسيطرة مُشددة بواسطة فريق النيو (Team NEO) الذي يطلب من المستخدمين أن يكون لديهم هوية قابلة للتحقق في الشبكة بواسطة فريق النيو (Team NEO) الذي يطلب من المستخدمين أن يكون لديهم هوية قابلة للتحقق في الشبكة (<https://www.ig.com>، 2020).
- (4) السرعة والرسوم القليلة: تعتبر السرعة العالية في إنجاز المعاملات بين الأفراد من أهم السمات التي تجعل الناس يقبلون على العملات المشفرة حيث تتم عملية التبادل بين الطرفين المشتري والبائع عن طريق الند للند بنقل كود العملة من محفظة إلى المحفظة الثانية بدون وجود وسيط وهذا ما يوفر عامل السرعة إضافة إلى قلة الرسوم أو انعدامها.

(5) إمكانية التقسيم إلى وحدات أصغر: إمكانية التقسيم هي واحدة من خصائص أي شكل من أشكال المال، والعملات المشفرة مثلها مثل أي عملة تقسم أيضا إلى وحدات أصغر فإذا كان الإنسان يستطيع أخذ جزء من أي عملة كنصف ريال أو ربع جنيه مثلا، أيضا فإن عملة كالببتكوين تقسم أيضا إلى وحدات أصغر، ويمكن شراء جزء من العملة الافتراضية بدلاً من شرائها بالكامل دفعة واحدة، وكل عملة بيتكوين تحتوي 100 مليون ساتوشي. (<https://spectrocoin.com/ar/faqs>، 2020)

(6) صعوبة التعقب: توصف العملات الافتراضية المشفرة بأنها عملات مجهولة بمعنى صعوبة تعقبها وصعوبة الوصول إلى البائع والمشتري مما يجعل منها فكرة رائجة لكل الباحثين والمدافعين عن الخصوصية، ويجعل منها فرصة سانحة لكل باحث عن التخفي وتحويل الأموال دون أن يراقبه أحد، كتجار المخدرات، والممنوعات.

(7) التحصين الأمني: يقصد بالتحصين الأمني الذي تمتاز به العملات الافتراضية هو أن كل صفقة من الصفقات التي يكون محلها عملة افتراضية تكون علنية وإذا حاول شخص ما أن يجري عملية احتيالية فإن الحسابات الرياضية التي تمتاز بها (blockchain) سوف تحدها وتحول دون الوصول إلى التوصل إلى الاحتيال على تلك العملة. (العثمان، 2019، صفحة 600)

لكن هذا التحصين ليس مسلما دائما فقد كشفت الأحداث إمكانية اختراق بعض المنصات التي يتم تداول العملات المشفرة فيها وسرقة بعض محتوياتها، فقد أعلنت "upbit" 27/11/2019 لتداول العملات الرقمية سرقة 342 ألف قطعة من عملة "إيثريوم" الافتراضية بقيمة 49 مليون دولار من محفظتها الاستثمارية إلى أخرى مجهولة الهوية (<https://aitnews.com>, 2020)

المطلب السادس: تقنية عمل هذه النقود (البلوكشين، أو سلسلة الثقة)

البلوكشين: عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم آلية التشفير (Cryptography) لبناء سجل دفتري إلكتروني لامركزي موزع انتشاريا بشكل تراتبي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء العمليات، كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في بنائه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المقننة للاستخدام.

يمتاز (البلوكشين) بعدم مركزية تخزين البيانات، حيث يكون التخزين فيها توزيعيا في نقاط كثيرة منتشرة على الشبكة تسمى (Nodes)، أما الأنظمة الحالية فتخزن بياناتها على أجهزة مركزية مختصة تعرف ب (Servers) (ماهر، 2018، صفحة 5)

المبحث الثاني: حكم تداول النقود الافتراضية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد في تحرير محل النزاع في حكم النقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الأول: التكييف الفقهي للنقود الافتراضية المشفرة.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لتداول النقود الافتراضية المشفرة

المطلب الثالث: موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من النقود الافتراضية المشفرة.

التمهيد في تحرير محل النزاع في حكم تداول النقود الافتراضية المشفرة.

لا يمكن الحكم على النقود الافتراضية كلها بمنزلة واحدة أو إعطائها حكما واحدا من حيث الحل أو الحرمة؛ لأنها تختلف فيما بينها من عدة حيثيات تجعل الحكم عليها مختلفا وهي في مجملها تنقسم إلى عدة أقسام باعتبارات متعددة: القسم الأول: باعتبار الجهة المصدرة لها.

وتنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: عملات افتراضية تصدرها حكومات وتقوم بتنظيم استخداماتها وتحديد قيمتها وما إلى ذلك وهي الأقل لأن معظم لدول ما زالت ضد هذه الفكرة، لكن بعض الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة أعلنت أنها ستصدر عملات افتراضية مشفرة تستخدم في كل المعاملات المالية الرسمية، الحكومية أو الخاصة ومن هذه الدول:

بريطانيا وفنزويلا والإمارات وروسيا واليابان، والصين (<https://www.youm7.com>، 2018)

النوع الثاني: عملات افتراضية تصدرها جهات خاصة وهي أكثر العملات، ومن هذه العملات (البيتكوين، الكاش كوين، الايثريوم، وغيرهما).

القسم الثاني: باعتبار معلومية الجهة المصدرة لها:

وهي أيضا على نوعين:

النوع الأول: عملات تصدرها جهات معلومة كالجهاز الحكومية، وبعض البنوك التي اتحدت على قبول عملة معينة فيما بينها كعملة الريبل.

النوع الثاني: عملات مجهولة المصدر كالبيتكوين، رغم شهرتها إلا أن الخلاف فيمن قام بعملها وهل هو شخص طبيعي أم جهة معينة غير معلومة، أو شخص مجهول كل هذا وارد.

القسم الثالث: من حيث عمومية التداول وتنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: عام التداول يستطيع أي شخص أن يملكه مثل كثير من العملات المعروضة على ساحات الإنترنت لمن يريد تداولها.

النوع الثاني: خاص بجهات معينة ولا يمكن للأفراد أن يتداولوه مثل عملة (الريل) فإنها متاحة فقط للبنوك، أي لا يمكن للأفراد الاستثمار في شبكة الرييل.

القسم الرابع: مشروعية التداول: وينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: عملات افتراضية مشفرة متفق على حرمتها مثل العملات الخاصة بتداول الجنس والإباحية والمخدرات.

النوع الثاني: مختلف في حلها وحرمتها وهو باقي العملات.

وبناء على هذا سيخرج من محل النزاع العملات الحكومية حيث إنها تصدر بإذن حاكم، وتحت رقابته.

كما سيخرج من محل النزاع العملات التي لا تستخدم إلا في الأمور المحرمة كالعملات الخاصة بتجارة الجنس والإباحية والمخدرات (أبو حسين، 2019، الصفحات 115-120)

المطلب الأول: التكييف الفقهي للعملات الافتراضية المشفرة.

على أي أساس كيف الفقهاء العملات الافتراضية المشفرة على أنها نقود؟ وهل لها شبيه في النقود التي كانت متداولة في العالم الإسلامي. من ذي قبل؟

تمهيد.

كانت النقود التي يتداولها الناس قديماً فيما بينهم هي: الدينار، والدرهم، وهما من الذهب والفضة، وكان الذهب والفضة هما أساس التعامل النقدي في العالم، ولما بعث النبي صلى الله عليه وسلم وصار للإسلام دولة أقر النبي -صلى الله عليه وسلم- ذلك، ولم يغير من واقع الأمر شيئاً وأنبط بهذا المعدنين-الذهب والفضة- الأحكام الشرعية، وكان بجانب هذين النقيدين الغالبين نقد آخر هو الفلوس وكان يضرب من النحاس غالباً، أو غيره من المعادن أحياناً كالحديد، وكانت هذه الفلوس ذات قيمة يجري بها التعامل بين الناس، في بعض المجتمعات. فاختلقت آراء الفقهاء في هذه تكييف هذه الفلوس هل تعتبر نقداً كالذهب والفضة أم أنها ليست نقداً وإنما تعامل كسلعة من السلع؟

وقد اتفق الفقهاء على ثمنية الذهب والفضة وكونهما معياراً مهماً لتقييم الأشياء واختلفوا في غيرهما كالفلوس هل تعامل معاملة الذهب والفضة من حيث اعتبار ثمنيتها أم لا؟ وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف (الشيباني، صفحة 57/5) من الحنفية، وهو المذهب عند المالكية (الدسوقي، بدون، صفحة 455/1) والشافعية (الشافعي، 1990، صفحة 15/3) والحنابلة في رواية (البهوتي، 1993، صفحة 62/2) إلى أن الثمنية معتبرة في الذهب والفضة بأصل الخلقة وأن الفلوس عرض لا ثمنية فيها

ولا تلحق بالنقود الذهبية والفضية، ويترتب على ذلك أنه لا تجب في الفلوس الزكاة إلا إذا أعدت للتجارة، ولا يجري فيها الربا.

القول الثاني: ذهب محمد بن الحسن من الحنفية وهو المعتمد للفتوى في المذهب، (الكاساني، 1986، صفحة 185/5) والمالكية في قول، (القرافي، 1994، صفحة 31/6) وأحمد في رواية، (ابن مفلح، 2003م، صفحة 197/6) وهو ما ذهب إليه ابن تيمية (ابن تيمية، 1995، صفحة 468/29) وابن القيم (ابن قيم الجوزية، 1991، صفحة 105/2) إلى أن الفلوس الرائجة تعطى صفة الثمنية، وتلحق بالنقود الذهبية والفضية، ويترتب على ذلك أنه يجب فيها الزكاة لمن ملك نصابا، وأنه يجري فيها الربا فلا يجوز بيعها نسيئة ولا بيعها بجنسها متفاضلة.

الأدلة.

أدلة أصحاب القول الأول.

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه لا ثمنية في غير الذهب والفضة بما يأتي:
أولا: إن علة كون الثمنية منحصرة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان غالبا، وهذه علة قاصرة عليهما لا تتعداهما؛ إذ لا توجد في غيرهما، والفلوس ليست أثمانا خلقة فهي تعتبر كالعروض. والدليل عليه أنه لا يجوز أن يكون تحريم الربا لمعنى يتعداهما إلى غيرهما من الأموال، لأنه لو كان لمعنى يتعداهما إلى غيرهما لم يجز إسلامهما فيما سواهما من الأموال، لأن كل شيئين جمعتما علة واحدة في الربا لا يجوز إسلام أحدهما في الآخر، كالذهب والفضة والحنطة والشعير فلما جاز إسلام الذهب والفضة في الموزونات والمكيلات وغيرهما من الأموال، دل على أن العلة فيهما لمعنى لا يتعداهما، وهو أنه من جنس الأثمان. (النووي م.، 1997م، صفحة 376/9)

ثانيا: الثمنية في الفلوس طارئة وليست أصلا وبالتالي لا يعلل بها.

ثالثا: لا يوجد نص أو إجماع على جريان الثمنية في الفلوس. (البهوتي، 1993، صفحة 65/2)

أدلة أصحاب القول الثاني.

استدل أصحاب القول الثاني القائلين بأن الفلوس يجري فيها الثمنية بما يأتي:
أولا: إن علة الثمنية في الذهب والفضة ليست علة قاصرة بحيث لا يجوز تعديها إلى غيرهما بل هي علة متعدية بمعنى أن العلة هي مطلق الثمنية فكل ما اصطاح الناس على كونه ثمنا صح جعله ثمنا، قال الإمام مالك: (لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة) (الإمام مالك، 1994، صفحة 5/3).

ونقل البلاذري عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - قال: " هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقيل له:

إذا لا بعير فأمسك" (البلاذري، 1988 م، صفحة 452)

ثانيا: إن وصف الفلوس ثمنا تعليل بوصف مناسب يتوصل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع

بعينها" (ابن تيمية، 1995)

ثالثاً: إن حصر الثمنية في الذهب والفضة واعتبار الفلوس عروضا لا يجري فيها الربا ولا تجب فيها الزكاة يوجب عموم الضرر، وحصول الظلم فيبيع الفلوس بالفلسين، ولو جعلت ثمناً واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس" (ابن قيم الجوزية، 1991)

الترجيح

القول الراجح هو القول الثاني القائل بأن الفلوس تجري فيها الثمنية وهو ما عول عليه العلماء في العصر الحاضر في ثمنية الأوراق النقدية، حيث قاسوا الأوراق النقدية على الفلوس في الثمنية بجامع أن كلا منهما نقد رائج ومعتبر عند الناس، ويتم به قبول تبادل السلع والخدمات وهذا ما مشى عليه العالم الآن حيث إن النقود الورقية مال معتبر عند العالم أجمع.

وبناء على الرأي المختار فإن العملات الافتراضية المشفرة تكيف على أنها نقد ولكن هل يجوز التعامل بهذا النقد نظراً لما يكتنفه من مخاطر عالية؟

اختلف المعاصرون في ذلك على قولين وهذا ما سنناقشه في المطلب الآتي بإذن الله تعالى.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لتداول هذه العملات.

اختلف العلماء المعاصرون في حكم التعامل بهذه العملات على قولين اثنين إجمالاً؛ هما المنع والجواز، ويدخل في المنع من قال بالحرمة؛ لأن بعض الباحثين تورع عن إطلاق لفظ "التحريم" واستعمل بدلاً منه لفظ "المنع" وإن كان الأدلة التي استدلت بها الفريقان واحدة والنتيجة واحدة وهي عدم جواز تداول هذه العملات.

القول الأول: المنع من تداول هذه العملة وتحريمها.

فقد ذهب إلى التحريم دار الإفتاء المصرية (دار الإفتاء المصرية، 2018) ودار الإفتاء الفلسطينية (الفلسطينية، 2017) والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات (الإمارات، 2018) ومن المشايخ عبد الله المطلق من هيئة كبار العلماء بالسعودية، (المطلق، 2018) والدكتور غسان محمد الشيخ، أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة عجمان، الإمارات (الشيخ، 2019) ويميل إلى التحريم أيضاً في وضعها الحالي الدكتور/ إسماعيل عبد عباس الجميلي كلية الإمام الأعظم "رحمه الله" الجامعية، العراق (الجميلي، 2018، صفحة 85)، وكذا الدكتور/ محمد عيادة الكبيسي (الكبيسي، 2018، صفحة 576) وممن ذهب إلى منع إصدار هذه العملات ومنع التعامل بها حتى تتضح معالمها الدكتور/ محمد محمود أبو ليل، (أبو ليل، 2019، صفحة 150) والدكتور/ عبدالستار أبوغدة في بحثه بعنوان. (أبوغدة، 2018، صفحة 11)، والدكتور/ مراد رايق رشيد عودة، أستاذ الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية جامعة الجوف، السعودية، (رايق، 2019، صفحة 214) والدكتورة/ خالدة ربحي عبد القادر الناطور، (رايق، 2019، صفحة 214) أستاذ مساعد بكلية الشريعة،

جامعة القصيم، السعودية، (الناطور ، 2019) والباحث/ سامي مطر الحمود، الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، أبوظبي، طالب دكتوراه في قسم الفقه وأصوله، جامعة الشارقة، الإمارات (الحمود، 2019، صفحة 351)

الأدلة

استدل العلماء على منع أو تحريم هذه العملة بما يأتي:

أولاً: لا يوجد لها غطاء قانوني رسمي، سواء من مؤسسات حكومية، أو دولية تشرف أو تنظم تداول مثل هذه العملة، مما يعرضها للوقوع في كثير من التقلبات الحادة والسريعة والتي تؤثر سلباً على استقرار الحالة النقدية. **ثانياً:** الأصل في النقود الرواج وهذه ليست رانجة فما زال الكثير من الناس لا يقبل التعامل بها بل كثير من الدول ترفضها وتقاومها وتصدر التحذيرات المتوالية من التعامل بها.

ثالثاً: أنها غير مرئية ولا تستخدم إلا في الفضاء الإلكتروني فقط.

رابعاً: أنها تشتمل على الغرر الفاحش نظراً لتعرض سعرها للتذبذب والتقلب المستمر مما ينتج عنه أنه لا يمكن كُنزها للثروة واختزانها للطوارئ المحتملة مع عدم طريان التغيير والتلف عليها، كما أنه يمكن أن يحصل لها اختراق وهجوم الكتروني، يؤدي إلى ضياع المال وإهداره، كما أن فقدان الرقم السري للحساب يعني ضياع النقود التي يخزنها الإنسان في محفظته وأيضاً موت صاحب الحساب دون معرفة الرقم السري الذي معه قد يغيب الملايين منها معه سواء كانت له أو لغيره، وهذا مما يجعل الدول لا تقبل.

وقد نصت الشريعة على تحريم الغرر والتحذير منه فعن أبي هريرة-رضي الله عنه-: أن النبي صلى الله عليه وسلم "نهى عن بيع الغرر زاد عثمان والحصاة" (مسلم)

قال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم: "النهى عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع... ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الأبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير واللبن في الضرع وبيع الحمل في البطن وبيع بعض الصبرة مبهما وبيع ثوب من أثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا يبيعه باطل لأنه غرر من غير حاجة" (النووي ، 1392 ، صفحة 156/10)

والعملة الافتراضية فيها جهالة من جهة المصدر، وكيفية الحصول عليها، وطبيعتها، وغطائها وغير ذلك، فيها الكثير من جوانب الجهالة والمخاطرة، ولذا فهي من البيوع الباطلة (علوش و رفيق ، 2019 م، صفحة 11). **خامساً:** المضاربة بمثل هذه العملات الافتراضية بصورتها الحالية، نوع من المقامرة التي حرمها الله تعالى، والنقود وظيفتها أن تكون معياراً للقيم، لا سلعة يتجر بها، وبالتالي فإن هذه المضاربة حولت النقد إلى ما يشبه السلعة؛

لأن من يشتري هذه العملات غالباً لا يشتريها في مقابل الحصول على سلعة أو نحوها- لأنه بإمكانه أن يحصل على السلعة بالعملية الأخرى التي يملكها قبل أن يحولها إلى عملة افتراضية- وإنما يشتري العملة الافتراضية بغرض استبدالها بعملات أخرى ورجاء ارتفاع أسعارها، فيجعل النقد سلعة يتجر فيها ولا يتجر بها، وهذا مما جعل التذبذب في سعرها كبيراً جداً.

سادساً: تسببها في مشكلات كثيرة لاقتصاد الدول وضياع أموال الأفراد من حيث إخلالها بمنظومة العمل التقليدية التي تعتمد على الوسائط المتعددة في نقل الأموال والتعامل فيها كالبنوك وحيث إنها لا تخضع لسلطة في إصدارها ولا تراقب من خلال جهات رسمية، ولا مؤسسة نقدية وبالتالي لا يحصل ثقة واطمئنان الناس لها؛ لأن إصدار النقود وتداولها لا بد له من سلطة دولة حتى تكون هذه النقود معلومة المصرف والمعياري؛ ومن ثمَّ يحصل اطمئنان الناس إلى صلاحيتها وسلامتها من التزيف والتلاعب والتزوير سواء بأوزانها أو بمعيارها.

سابعاً: يمكن أن تتخذ وسيلة سهلة لضمان موارد مالية مستقرة وأمنة للجماعات الإرهابية والإجرامية، وتسهيل عملية تبييض الأموال، والأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات وغيرها؛ نظراً لكونه نظاماً مغلقاً يصعب خضوعه للإشراف وعمليات المراقبة التي تخضع لها سائر التحويلات الأخرى من خلال البنوك العادية في العملات المعتمدة لدى الدول، والقاعدة الشرعية تقول "لا ضرر ولا ضرار" (الإمام أحمد و الإمام مالك)

ثامناً: أن فيها تعدياً على سلطات الدولة؛ لأن إصدار العملات من صلاحيات الدولة وليس الأفراد، فقد اجتمعت كلمة الفقهاء على أن سلطة إصدار النقود من حق الدولة فقط، قال النووي: "ويكره أيضاً لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام ولأنه لا يؤمن فيه لغش والإفساد" (النووي م.، 1997م، صفحة 11/6).

وقال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمد " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان لأن الناس إن رخص لهم ركبو العظام" (ابن مفلح ، 2003م ، صفحة 345/2)

وقال القاضي أبو علي الفراء في الأحكام السلطانية فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الإفتيات عليه" (أبو يعلى الفراء ، 2000، صفحة 181) وقال الماوردي " وإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر في النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه، المأمون من تبديله وتلييسه، هو المستحق دون نفاذ الفضة وسبائك الذهب؛ لأنه لا يوثق بهما إلا بالسك والتصفية والمطبوع موثوق به، ولذلك كان هو الثابت في الذم فيما يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات (الماوردي و أبو الحسن علي ، بدون، صفحة 238).

وعلى هذا فالدولة -ممثلة في البنوك المركزية ووزارة المالية- هي التي تقوم بضرب النقود والتحكم بحجم الكتلة النقدية المتداولة، وكذلك الحفاظ على التوازن بين حجم النقود المتداولة من جهة، والسلع والخدمات من جهة أخرى كي لا يكون هناك تضخم أو انكماش، وقد نص قانون جميع الدول على ذلك، وهذا يتفق مع قول جمهور الفقهاء على أن إصدار النقود من مهام ولي الأمر.

والتعامل بالبتكوين سواء بالصرف أو بالتعدين يؤثر في حركات التداول وضبط المعروض من النقود الائتمانية مما يعيق عمل البنك المركزي ويوقعه في اضطراب.

مناقشة الأدلة.

أولاً: يلاحظ في البداية أن الذين تكلموا على تحريم النقود الافتراضية المشفرة في الغالب يقصرون الكلام على "البيتكوين" أو إن هذا هو الحكم المسؤول عنه دون التطرق إلى باقي العملات، والتفريق بين العملات الرئيسية منها -على الأقل-؛ لأنه ربما كان هناك بعض الفروق التي تغير هذا الحكم، كالعاملات التي تتولاها بعض الدول وتحدد قيمتها وشروط تداولها الدول.

ثانياً: أن بعض هذه الأدلة ليست مؤثرة في الحكم الشرعي للقول بتحريم هذه العملة ومن ذلك:

- أ- القول بأنها ليست رائجة والعكس أن بعض هذه العملات أصبحت الآن رائجة، وبعضها تبنته بنوك وبعض الحكومات أصدرت عملات افتراضية خاصة بها، كما أن هذه العملات لها انتشار واسع وعريض في الفضاء الرقمي، بما يفوق انتشار كثير من العملات الورقية لأكثر دول العالم، حيث لا ينتشر عالمياً من العملات الورقية إلا أنواع قليلة جداً وهي العملات القوية، أما العملات المشفرة فبلغ مجموعها حتى الآن (3485 عملة) حسب إحصاء موقع [https://coinmarketcap.com/] ولو كانت غير رائجة لماتت في مهدها إذ من غير المعقول أن يقبل الناس على شيء لا قيمة له ولا رواج أو لا يحقق لهم فائدة وكذا لو لم يكن لها رواج لما أقبلت الشركات والكيانات الاقتصادية على إنشاء عملات وطرحها للناس.
 - ب- القول بأنها عرضة للسرقة والضياع هذا لا يخصها وحدها فكل العملات عرضة للسطو عليها سواء ذهبية أو ورقية أو اليكترونية، والافتراضية ليست بدعا من العملات.
 - ت- القول بأنها لا تستخدم إلا في الفضاء الإلكتروني وليس لها وجود مادي، فهذا أيضاً غير مؤثر في الحرمة؛ وذلك لانتشار وسائل التقنية الحديثة واستخدامها في كثير من المعاملات في جميع بقاع الأرض كما أن هذه النقود موجودة فيزيائياً كذلك وبعدد كبير من النسخ المتطابقة لتأكيد هذا الوجود، وإن كان هذا الوجود على شكل معلومة رقمية مخزنة على وسيلة تخزين معلومات رقمية ملائمة.
 - ث- القول بأن هذه النقود تستخدم في عمليات مشبوهة كتجارة المخدرات وكالإرهاب فهذا واقع ومتوقع، لكن يمكن أن تستخدم بقية العملات الورقية وغيرها في نفس الغرض.
- فإن قيل إن الاستخدام المشبوه في هذه العملات أكثر لجهالة المتعاقدين وصعوبة تعقبها حيث تجري المعاملات بين طرفين لا يستطيع أحد مراقبة ما يتم بينهما من تعاملات؟
- قلت: هذا صحيح ويمكن أن ينتهي هذا الأمر أو يتم التقليل منه ومن مخاطرة إذا صدرت هذه العملات من جهات رسمية أو تم مراقبتها من خلال الأنظمة المرعية في الدول.

ج- القول بأن فيها غررا وجهالة فيمكن تفادي هذه الجهالة بأن تتبناها الدولة إذا رأت أنها تحقق مصلحة راجحة للأمة وبذلك تنتفي المخاطرة فيها وتصبح معلومة ومغطاة.

ح- لم يتبق إلا أن نقول إن العامل المؤثر في تحريم أو منع هذه العملة من وجهة نظري- هي أنها من لم تصدر عن سلطة تنظم حركتها وبالتالي فإن كل ما يحيط هذه العملة من مشكلات هو بسبب عدم صدورها من سلطة مركزية.

القول الثاني: جواز التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة، وتداولها.

وممن قال بذلك الدكتور نايف العجمي من الكويت (العجمي ، 2018) والباحث أسامة أسعد أبو حسين، وزارة التربية والتعليم، الشارقة، الإمارات، (أبو حسين، 2019، صفحة 131) والدكتور عبد الله العقيل (العقيل، صفحة 52) والدكتور سامي بن إبراهيم السويلم. (السويلم ، 2018، صفحة 15)

الأدلة.

استدلوا على ذلك بما يأتي:

أولاً: الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم. (السبكي ، 1991م، صفحة 132)

ثانياً: أن هذه العملة الافتراضية عملة رائجة، وهي تشبه الفلوس فكلاهما نقد اصطلاحاً.

ثالثاً: أن العملة الافتراضية مال متقوم شرعاً بحكم ما آلت إليه تلك العملة في الواقع حيث إنها يتملك بها السلع والخدمات.

مناقشة أدلة المبيحين:

1- قولهم إن الأصل في الأشياء الإباحة والعملات الافتراضية مباحة.

نقول إن الاستدلال بهذه القاعدة صحيح، بشرط ألا يكون هناك محذور شرعي وهذه العملة يوجد فيها محاذير لم يتم تفاديها فما زال هناك غرر فاحش وتذبذب في أسعارها ما يعني فقد كثير من المال لمن دخلها فيها، وهذا يعني عدم جواز إجراء هذه القاعدة على هذه العملة وذلك لوجود المحذور، يضاف إلى ذلك أن هذه العملات قد تتعارض مع مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو حفظ المال.

الجواب عن هذه المناقشة.

وقد يجاب على هذه المناقشة بأن بعض هذه العملات تولى إصدارها بنوك ودول مما يعني انتفاء المحظورات التي فيها.

2- قولهم إنها عملة رائجة تراضى الناس على قبولها والعمل بها.

يجاب عن ذلك بأن التراضي في حد ذاته ليس دليلاً على جعل الشيء نقداً، لأن إصدار النقود سياسة دولة تخضع لمعايير معينة فأصدارها خارج هذا الإطار يهدد أمن الدول واستقرارها،

ولأن الواقع يخالف هذا التراضي فما زال كثير من دول العالم الإسلامي وغيره، تمنع تداولها، كما أنها لا تجد قبولا عند كثير من الناس أيضا بل تجد تخوفا.

3- وقولهم إنها مال متقوم شرعا.

يقال بأنه إذا سلمنا أنها مال متقوم شرعا لكن تبقى جهالة المصدر والمتحكم فيها حائلا دون ذلك.

الجواب عن هذه المناقشة.

ويمكن أن يجاب على ذلك بأن العملة الافتراضية لم تعد كلها مجهولة المصدر فقد بدأت بعض دول العالم تعترف بها، وهناك بعض البنوك التي تتعامل بها.

إضافة إلى ذلك يقال أين الجهالة في العملة الافتراضية ما دام أن قوانينها معلنة وكيفية الحصول عليها والتعامل بها معروفة فأين الجهالة التي فيها؟

الترجيح.

بعد استعراض آراء الفقهاء وأدلتهم في مسألة تحريم هذه العملة أو حلها أرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع من تداول هذه العملات أو التعامل بها وذلك لما يأتي:

(أ) أن في التعامل به وتداوله إضراراً بالسيادة النقدية للدولة مما يؤثر على استقرار أسعار الصرف.
(ب) أن هذه العملة تستعمل في الأساس في المضاربات وهذا يخالف وظيفة النقد وهي أن تكون أساساً لتقييم لا سلعة يتجر بها.

(ت) غياب التشريعات القانونية التي تحفظ الحقوق وتلزم بالواجبات.

(ث) خروجها عن رقابة وسيطرة الجهات المسؤولة وذلك مما يسهل استخدامها بكثرة في العمليات المشبوهة. (أحمد و آخرون، 2018، صفحة 54)

وهذا الحكم مبني على المصلحة قد يتغير إذا تعدلت أوضاع هذه العملة، بأن صدرت عن جهات رسمية أو وضعت الضوابط والقواعد التي تحفظ حقوق الناس.

المطلب الثالث: موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من العملات الافتراضية المشفرة.

يقوم نظام المملكة العربية المالي على أساس متين يحفظ العملة من التلاعب والمتعاملين بهذا النظام من الغش والخداع الذي قد تمارسه بعض الجهات المجهولة.

وهذا النظام يجعل كل ما يتعلق بالنقد إصداراً وتداولاً من حق مؤسسة النقد العربي السعودي دون غيرها من المؤسسات أو الأفراد وبالتالي فإن ما كان خارجاً عن هذا النظام فإنه مرفوض وقد نص نظام مؤسسة النقد السعودي الصادر في عام 1377هـ في مادة الأولى على أن مؤسسة النقد العربي تختص بما يلي:

- (أ) إصدار ودعم النقد السعودي وتثبيت قيمته في داخل البلاد وخارجها.
- (ج) مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- وفي المادة الثالثة الخاصة بوظائف مؤسسة النقد العربي السعودي بالنسبة لعمليات النقد ومراقبة المصارف التجارية نص على أن وظيفة المؤسسة هي:
- (أ) تثبيت ودعم القيمة الداخلية والخارجية للعملة والعمل على تقوية غطاء النقد
- (د) مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات ووضع التعليمات الخاصة بهم كلما روي ذلك (هيئة الخبراء، 2021).
- كما نص النظام النقدي السعودي الصادر في 1379 / 1/ 1 هـ الموافق 1959/7/7 م والصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (91) في تاريخ 1379/6/29 هـ على أن سك وطبع وإصدار النقد السعودي امتياز ينحصر في مؤسسة النقدي السعودي وحدها، ولا يجوز لأي كان أن يمارس هذا الحق (السعودي، 2021)
- وبناء على هذا النص فإن إصدار النقود أيا كان شكلها أو نوعها لا يجوز لأي أحد كان أن يمارس هذا الحق وبما أن النقود الافتراضية المشفرة لا يتحكم فيها أي مؤسسة رسمية ولا تخضع لرقابة الدول أو سلطاتها المالية فإن من الطبيعي أن تقف مؤسسة النقد العربي السعودي من العملات الافتراضية المشفرة موقف الرفض والتحذير فقد حذرت المؤسسة من خلال اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية بتاريخ 2018/8/12 م من التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية الافتراضية أو ما يسمى (Virtual Currencies) ، وذلك للأسباب الآتية:
- (1) المخاطر العالية لهذه العملات كونها خارج نطاق المظلة الرقابية داخل المملكة العربية السعودية.
 - (2) أن هذه العملات ليست عملات معتمدة في المملكة.
 - (3) التعامل بهذه العملات يعرض المستثمرين للمخاطر والأموال للضياع؛ نتيجة عمليات النصب والاحتيال، وذلك بسبب محدودية المعلومات المتاحة للمستثمرين عن الاستثمار في تلك العملات وصعوبة فهم مخاطرها من قبل المستثمرين الأفراد.
 - (4) التذبذب العالي في أسعار تلك العملات والضبابية حول طريقة تقييمها.
 - (5) هناك مخاطر ناتجة عن احتمالية الاختراق الإلكتروني للمحافظ التي يتم بها حفظ تلك الأموال.
 - (6) إمكانية استخدامها كوسيلة لتعاملات مالية غير مشروعة ومحظورة نظاماً. (البنك المركزي السعودي ، 2021)

كما حذرت كذلك وزارة المالية السعودية من التعامل أو الاستثمار في العملات الافتراضية ومنها العملات المشفرة. حيث أنها لا تُعدُّ عملات أو أصولاً معتمدة داخل المملكة ولكونها خارج نطاق المظلة الرقابية ولا يتم تداولها من خلال أشخاص مرخص لهم في المملكة.

كما نوهت الوزارة إلى ظهور عملات افتراضية تدعي علاقتها بتمويل مشاريع أو أنشطة أو الاستثمار بالمملكة، وتستخدم اسم العملة الوطنية للمملكة (الريال السعودي)، أو شعار المملكة (سيفان متقاطعان، ونخلة) للتسويق بشكل مضلل لأنشطتها مثل (كريبتو ريال) أو غيرها من العملات الافتراضية الأخرى، وتنفي المملكة صلتها بمثل هذه العملات.

كما أن الوزارة نوهت إلى أن أي استخدام لاسم العملة الوطنية أو أسم أو شعار المملكة من قبل أي جهة للتسويق للعملات الافتراضية أو الرقمية سوف يكون عرضة للإجراءات القانونية من قبل الجهات المختصة بالمملكة." (وزارة المالية السعودية، 2018) وهذا ما يتسق مع قرار مجلس الوزراء رقم (91) في تاريخ 1379/6/29 هـ والذي نص على أن سك وطبع وإصدار النقد السعودي امتياز ينحصر في مؤسسة النقدي السعودي وحدها، ولا يجوز لأي كان أن يمارس هذا الحق.

والله أعلم

خاتمة البحث:

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وآله وصحبه ومن والاه.
- وبعد فهذه بعض أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:
- 1- القائلين بحرمة هذه النقود الافتراضية حتى تتعدل أوضاعها هم الأكثر عددا والأقوى حجة.
 - 2- النقود الافتراضي المشفرة بوضعها الحالي تشمل على غرر كثير وبالتالي لا يجوز التعامل بها.
 - 3- يجب على الدول الإسلامية أن تعمل على إيجاد نظام نقدي افتراضي بديل عن النقود الافتراضية الحالية يتفادى عيوبها وسلبياتها.
 - 4- يجب على الدول الإسلامية أن تنشئ من القوانين والأنظمة ما يكون كفيلا بردع المتعاملين بهذه العملة الذين يضعون أموالهم في مهب الريح استنادا إلى قول الله تعالى "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما".
 - 5- حرية الأفراد في التعاملات المالية تنتهي عندما تضر باقتصاد الدولة وتتجاوز قوانينها وأنظمتها المالية.
 - 6- وقفت مؤسسة النقد السعودي العربي موقف الرفض والمنع لهذه النقود الاليكترونية المشفرة لضررها على الاقتصاد.
 - 7 - خروج هذه النقود عن رقابة وسيطرة الجهات المسؤولة يسهل استخدامها بكثرة في العمليات المشبوهة.

-

وفي نهاية بحثنا هذا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجامعة حائل ممثلة في عمادة البحث العلمي على دعمها لبحث (حكم تداول النقود الافتراضية المشفرة، دراسة معاصرة في ضوء الفقه الإسلامي والنظام السعودي) ضمن المجموعة البحثية رقم (RG- 191187)

مراجع

- 1- إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، و حامد عبد القادر . (بدون سنة نشر). *المعجم الوسيط* (المجلد بدون ،) . (مجمع اللغة - العربية، المحرر) القاهرة، مصر: دار النشر: دار الدعوة.
- 2- تقرير بعنوان "بيتكوين BITCOIN" . (15 10 ، 2020). تم الاسترداد من BITCOIN www.investing.com .
- 3- شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي . (1994). *الذخيرة* . بيروت: دار الغرب الاسلامي .
- 4- (15 10 ، 2020). تم الاسترداد من <https://www.ig.com> : <https://www.ig.com>
- 5- (14 11 ، 2020). تم الاسترداد من <https://aitnews.com> .
- 6- (10 ، 2020) . <https://spectrocoin.com/ar/faqs> .
- 7- (17 10 ، 2020) . <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/516782> . تم الاسترداد من <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/516782> : <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/516782>
- 8- (15 10 ، 2020) . <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency-trading> . تم الاسترداد من <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency-trading> : <https://www.ig.com/ar-ae/cryptocurrency-trading>
- 9- أبو بكر بن مسعود الكاساني، *دائع الصنائع في ترتيب الشرائع* . دار الكتب العلمية، بيروت(1986) ..
- 10 أبو يعلى الفراء، *الأحكام السلطانية للفراء* ج2، دار الكتب العلمية، بيروت. (2000) ..
- أحمد مختار عمر. (2008 م). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (المجلد الأولي) . القاهرة: عالم الكتب.
- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري . (1988 م). *فتوح البلدان* . بيروت: دار ومكتبة، الهلال.
- أحمد بوخريص. (15 10 ، 2020) . <https://democraticac.de/> . تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية: <https://democraticac.de/>
- أسامة أسعد أبو حسين. (2019). *الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية. العملات الافتراضية في الميزان* (صفحة 118). الشارقة: جامعة الشارقة.
- إسماعيل عباس الجميلي. (2018). *إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر. العملات الافتراضية في الميزان* (صفحة 85). الشارقة: جامعة الشارقة .

- الأردن البنك المركزي الأردني. (2020). *العملات المشفرة، (Cryptocurrencies) (ط1، المحرر) عمان، الأردن*: البنك المركزي الأردني/ دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- الأفندي، محمد أحمد. (2009م). *النقود والبنوك (المجلد ط أولى)*. صنعاء، اليمن: دار الكتاب الجامعي.
- الإمارات، البنك المركزي الاماراتي. (8، 12، 2019). <https://www.albayan.ae/economy>. تم الاسترداد من <https://www.albayan.ae/economy>.
- الإمام أحمد، و الإمام مالك. (بلا تاريخ). *كتاب الأفضية، باب القضاء*. تأليف الإمام مالك، مسند الإمام أحمد، موطأ الإمام مالك.
- الإمام مالك. (1994). *المدونة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- البنك المركزي المصري، مصر. (9، 1، 2018). <https://www.mubasher.info/news/3210788>. تم الاسترداد من [3210788https://www.mubasher.info/news/](https://www.mubasher.info/news/3210788)
- الدكتور جمال عبد العزيز عمر العثمان. (2019). *الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها: العملات الافتراضية في الميزان*. (صفحة 600). الشارقة: جامعة الشارقة.
- العملات المشفرة، (Cryptocurrencies) (2020)*. عمان، الاردن: إصدار البنك المركزي الأردني. .
- اللجنة العمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق مؤسسة النقد السعودي. (12، 8، 2020). <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news.aspx?newsid=12082018>.. تم الاسترداد من <http://www.sama.gov.sa>: مؤسسة النقد العربي السعودي
- الماوردي، و أبو الحسن علي بن محمد بن محمد. (بدون). *الأحكام السلطانية*. القاهرة: دار الحديث.
- النووي. (1392). *شرح صحيح مسلم (المجلد الثانية)*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، الإمارات. (2018). *حكم البيتكوين*. <https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043>
- بن الحجاج مسلم. (بلا تاريخ). *نهى عن بيع الغرر*. تأليف صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بيع بطلان الحصة. بيبر، فريد، وآخرون. (2016). *علم التفسير مقدمة قصيرة جدا (المجلد الأولى)*. (محمد سعد طنطاوي، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هندواي لتعليم والثقافة.
- تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. (1991م). *الأشباه والنظائر*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- تفسير. (14، 11، 2020). تم الاسترداد من <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية. (1995). *مجموع الفتاوى*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

خالدة ربحي الناطور . (2019). الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية. العملات الافتراضية في الميزان (صفحة 339). الشارقة : جامعة الشارقة.

دار الافتاء الفليستينية. (2017). حكم عملة البيتكوين. مباشر. <https://www.mubasher.info/news>.
دار الافتاء المصرية . (2018). حكم البيتكوين. القاهرة.

سامي إبراهيم السويلم . (2018). حول النقود المشفرة. الرياض: مركز التميز البحثي، جامعة الامام محمد بن سعود.

سامي مطر الحمود. (2019). ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي عملة البنكوين نموذجاً. العملات الافتراضية في الميزان (صفحة 351). الشارقة: جامعة الشارقة.

عبد الله الباحث. (1 1، 2017). النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، صفحة 23.

عبدالستار أبو غدة. (2018). النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية. المستجدات المالية والبناء المعرفي (صفحة 11). الدوحة: بيت المشورة للاستشارات المالية.

عبدالله بن محمد المطلق . (2018). التحذير من التعامل بالبيتكوين . الرياض :

<https://sabq.org/NGZvjV>.

عبدالله العقيل. (بلا تاريخ). الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

غسان محمد الشيخ . (2019). التأصيل الفقهي للعملات الرقمية البنكوين نموذجاً. مؤتمر العملات الافتراضية في الميزان أبريل (صفحة 36). الشارقة: جامعة الشارقة .

مجلس محافظي المصارف المركزية مجلس مؤسسات النقد، صندوق النقد العربي. (2019م). مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

محمد أحمد الأفندي. (2009م). النقود والبنوك. صنعاء: دار الكتاب الجامعي صنعاء.

محمد عيادة الكبيسي . (2018). العملات المشفرة والمعممة ماهيتها وضوابط التعامل بها. الابتكار والسعادة في نمط الحياة الإسلامي، رؤية استشرافية، (صفحة 596). دبي : دائرة الشؤون الإسلامية والعمل

الخير.

محمد محمود أبو ليل. (2019). حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية. العملات الافتراضية في الميزان (صفحة 150). الشارقة : جامعة الشارقة .

محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية. (1991). إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي . (بدون). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. القاهرة: دار الفكر.

- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي . (بلا تاريخ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. القاهرة : دار الفكر .
محمد بن إدريس الشافعي. (1990). الأم. بيروت: دار المعرفة.
محمد بن الحسن الشيباني. (بلا تاريخ). الأصل المعروف بالمبسوط. كراتشي: إدارة شؤون القرآن والعلوم
الاسلامية.
محمد بن مفلح بن محمد ابن مفلح . (2003م). كتاب الفروع. بيروت: مؤسسة الرسالة .
محمد عبدالله المحيميد. (1435هـ). الفتوى الافتراضية، مفهومها وأهميتها وحكمها. (صفحة 5). القصيم: جامعة
القصيم، كلية الشريعة.
محمد علوش، و هاني رفيق . (2019 م). العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها دراسة فقهية
(البيتكوين أنموذجًا). مجلة جامعة الأزهر – غزة، العدد 1 المجلد 21، صفحة 11.
محي الدين يحيى بن شرف النووي. (1997م). المجموع شرح المهذب . بيروت: دار الفكر.
مراد رايق. (2019). وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية دراسة فقهية. العملات
الافتراضية في الميزان (صفحة 214). الشارقة : جامعة الشارقة .
مصطفى، وآخرون إبراهيم. (بدون سنة نشر). المعجم الوسيط. القاهرة: دار الدعوة.
منصة “كريبتوبيا” Cryptopia عبارة عن منصة تداول للعملات الرقمية المشفرة مقرها في نيوزيلندا. (بلا
تاريخ).
منصور بن يونس البهوتي . (1993). شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى . بيروت:
عالم الكتب .
منير أحمد ماهر. (2018). تقنية سلسلة الثقة(الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي. بدون ناشر .
منير ماهر أحمد ، و وآخرون. (2018). التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، البيتكوين نموذجا. بيت
المشورة الدولية.
نايف العجمي . (17، 1، 2018). حكم التعامل بالعملة المشفرة. تم الاسترداد من
fE: 7R-K0https://www.youtube.com/watch?v=UiZx
fE7R-K0https://www.youtube.com/watch?v=UiZx
وزارة المالية وزارة المالية السعودية. (12، 8، 2018). http://www.sama.gov. تم الاسترداد من
.aspx: 21082019http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news
.aspx21082019http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news

فهرس الموضوعات

Contents

8.....	(مقدمة)
8.....	مشكلة البحث
8.....	أهداف البحث
9.....	أهمية البحث
9.....	منهجية البحث
10.....	خطة البحث
11.....	المبحث الأول: ماهية النقود الافتراضية المشفرة.
11.....	المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث
13.....	المطلب الثاني: نشأة النقود الافتراضية المشفرة.
14.....	النوع الأول: وهو النقود الافتراضية المفتوحة:
14.....	النوع الثاني: وهو النقود الافتراضية المغلقة
15.....	الفرق بين هذين النوعين ومميزات كل منهما
16.....	المطلب الرابع: كيفية الحصول على النقود الافتراضية المشفرة وإنتاجها (التعدين)
17.....	المطلب الخامس: خصائص النقود الافتراضية المشفرة.
18.....	المطلب السادس: تقنية عمل هذه النقود (البلوكتشين، أو سلسلة الثقة)
19.....	المبحث الثاني: حكم تداول النقود الافتراضية.
19.....	التمهيد في تحرير محل النزاع في حكم تداول النقود الافتراضية المشفرة.
20.....	المطلب الأول: التكليف الفقهي للعمليات الافتراضية المشفرة.
22.....	المطلب الثاني: الحكم الشرعي لتداول هذه العملات.
27.....	المطلب الثالث: موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من العملات الافتراضية المشفرة.

29..... خاتمة البحث:

30..... مراجع

جميع الحقوق محفوظة © 2021، د/ مصطفى سعد جمعة، د/ فهد عبد الرحمن المثيب، د/ خالد محمد حمدي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)